

## أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

أ/ موسوس مغنية\*

جامعة الشلف - الجزائر

### Abstract:

The frantic economic local and international events pushed most of the developing countries like Egypt and Algeria to the liberation of the international trade sector after protecting it more than two decades , this by making many internal and external reforms, like avoiding the different restrictions on the exports and the imports and the affiliate to several international and regional conglomerates such as “GATT” which changed after that to be the World Trade Organization, the Euro-Mediterranean Partnership, Greater Arab Free Trade Area ....etc , this effected directly the imports and the exports of the

two countries which effected also the coverage rate.

**Key words :** liberation of the international trade, coverage rate.

### تمهيد:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في أي اقتصاد، لما له من تأثير على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وقد شهد هذا القطاع تطورات وإصلاحات عديدة في الجزائر ومصر خاصة بعد أزمة النفط في 1986، بمهدف مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والدولية.

ويعتبر الميزان التجاري احد المؤشرات الأساسية التي تتأثر بالتطورات التي تحدث في قطاع التجارة الخارجية، من خلال التغيرات التي تحدث لقيمة الصادرات والواردات، وبالتالي معرفة مدى قدرة إيرادات الصادرات على تغطية نفقات الواردات، لذلك يهدف هذا البحث إلى

\*أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف مايل:

[moussous73@gmail.com](mailto:moussous73@gmail.com)

إظهار مدى تأثير معدل التغطية في مصر والجزائر بسياسة تحرير التجارة الخارجية خاصة في الفترة 2000-2013، وهي الفترة التي تعززت فيها أكثر سياسة تحرير التجارة الخارجية في هذين البلدين، وبالأخص بعد دخول اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية حيز التنفيذ ونجاح مؤتمر الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة، وبداية تطبيق إجراءات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ومصر على معدل التغطية في الفترة 2000-2013؟

ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل وتحقيق هدف البحث، عالجنا الموضوع في ثلاث محاور

رئيسية هي:

- المحور الأول: تحرير التجارة الخارجية في مصر والجزائر.

- المحور الثاني: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الدولتين.

- المحور الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الدولتين في الفترة 2000-2013.

### المحور الأول: تحرير التجارة الخارجية في مصر والجزائر

تحرير الدولة لتجارتها الخارجية يعني إلغاء أو تخفيض كافة أشكال القيود عليها لتحقيق أهداف معينة مثل الاستغلال الأمثل والعقلاني لثرواتها، تصريف الفائض من إنتاجها وتغطية عجزها، الحد من الاحتكار... الخ.

#### أولاً: تحرير التجارة الخارجية في مصر

في مطلع الخمسينات أحكمت الدولة المصرية قبضتها على الحياة الاقتصادية عامة، حيث تحول الاقتصاد المصري من نظام رأسمالي تابع للاقتصاد الإنجليزي إلى نظام اقتصادي مختلط تلعب الدولة الدور الأساسي في توجيهه ورسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وقد تميزت هذه المرحلة بتنظيم التجارة الخارجية من خلال إتباع سياسة تجارية تقييدية، تجلت مظاهرها في عمليات تأميم التجارة الخارجية واحتكار الدولة لعمليات الاستيراد بشكل كامل ومعظم عمليات التصدير، وتطبيق عدد من القيود الكمية والتعريفية على الواردات، كما اتجهت الدولة إلى فرض رقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف مع وجود نظام العلاوات التشجيعية بهدف تشجيع ودعم الصادرات.

بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973 شهدت مصر أزمة اقتصادية تجلت مظاهرها الأساسية في تدهور أداء القطاع العام وتفاقم مشكلة قصور الموارد، فقررت الحكومة تغيير إستراتيجية التوجه للدخل التي تم انتهاجها في المرحلة السابقة، و التوجه لإستراتيجية الانفتاح الاقتصادي بصفة

عامة، وقد شهدت هذه المرحلة عددا من الخطوات والإصلاحات التي تهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي، واستندت في تنفيذها على عدد من السياسات أهمها: (1)

- فتح باب الاستيراد أمام كل من القطاع الخاص والعام بمقتضى القانون 188 لسنة 1975، وبدون حاجة للحصول على ترخيص قبل الاستيراد، وتم استثناء 18 سلعة أغلبها ضرورية، أو مستلزمات الإنتاج الحربي قصر استيرادها على القطاع العام.

- في أوت 1986، صدر القرار الجمهوري رقم 351 يقضي بتعديل التعريفات الجمركية المطبقة، وذلك بتبسيط هيكل فئات التعريفات بتخفيض عددها من 43 إلى 10 فئات، وزيادة معدلات التعريفات إلى 5% كحد أدنى و160% كحد أقصى، باستثناء الواردات من السلع الغذائية التي خضعت لمعدل تعريفات يبلغ 1%، مع إلغاء الرسوم والضرائب الإضافية الملحقة بالتعريفات، وفي عام 1989 خفضت فئات التعريفات الجمركية المعمول بها وأصبح الحد الأدنى والأعلى للتعريفات هو 3.5% - 120%، مع تخفيض معدل التعريفات على السلع الغذائية الضرورية من 1% إلى 0.8%.

- التخفيف والإلغاء في بعض الحالات كل القيود غير التعريفية، الكمية، الإدارية والنقدية، كنظام حظر الاستيراد، تراخيص الاستيراد ونظام الحصص.

كما حظيت الصادرات هي الأخرى بجملة من الإصلاحات أهمها: (2)

- مع بداية التسعينات تم تخفيض عدد السلع المحظور تصديرها من 20 سلعة إلى سلعتين فقط هما المعادن الخردة والمواد الخام، وذلك تبعا لتعليمات صندوق النقد الدولي. كما تم تخفيض السلع الخاضعة لنظام الحصص من 18 سلعة إلى سلعة واحدة وهي الجلود المدبوغة.

- كانت قائمة أخرى من السلع، ووفقا للقرار الوزاري 1036 لسنة 1978، تخضع للموافقة المسبقة على التصدير من قبل جهات مختصة أهمها وزارة التمويل، الصناعة، الصحة، الزراعة... الخ، وفي بداية التسعينات ألغيت هذه القائمة بكاملها.

- تحرير سعر الصرف ليتم تحديده بصورة واقعية من خلال العرض والطلب في 1991.

وقد تعززت أكثر سياسة الانفتاح التجاري في مصر بعد تنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي بمعية مؤسسات المال الدولية في 1991 وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في 1995، ودخول اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التطبيق في 2004، وبحلول 2005 كانت القيود التعريفية وغير التعريفية قد شهدت تخفيضات هائلة على عدد كبير من السلع ومستلزمات الإنتاج وحتى الخدمات.

## ثانيا: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

واجهت الجزائر المستقلة في 1962 العهد الجديد في ظروف صعبة جدا، وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية، هذا الوضع اجبر الدولة حديثة الاستقلال الى اتخاذ عدة إجراءات إصلاحية، مكنتها من الإلمام بجزء كبير من مواردها، التي وفرت لها إمكانية وضع سياسة إنمائية وتنفيذها على جميع الأصعدة.

انطلقت الجزائر في إتباع سياسة تجارية مستقلة نسبيا، وفق موثيق رسمية تدعو الى القضاء على جميع روابط التبعية مع المستعمر في 1963، حين وضعت الدولة مجموعة من التدابير الرقابية مكنت النشاط التجاري الجزائري من تحقيق استقلاله الفعلي تمثلت أهمها في تأسيس التعريفة الجمركية بموجب المرسوم 414/63 المؤرخ في 1963/10/28، الذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس التمييز بين السلع حسب طبيعتها واستخداماتها(3)، ووضع الإطار العام للقيود الكمية(حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد) في إطار المرسوم رقم 188/63، والذي شرع في تطبيقه في شهر جوان من سنة 1964، في شكل قائمة سنوية تعدها وزارة التجارة تحتوي على عدد وطبيعة المنتجات القابلة للاستيراد، وهي قائمة غير مغلقة وقابلة للتوسع حسب احتياجات الاقتصاد الوطني. أما بالنسبة لسياسة الصرف فعادة الاستقلال كانت الجزائر تنتمي الى منطقة الفرنك، ثم تم إنشاء البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 144/63 المؤرخ في 1963/10/13، له صلاحية الرقابة على الصرف وخلق العملة الوطنية (الدينار الجزائري) بمقتضى الأمر 111/64 الصادر في 1964/04/10 والتي حددت قيمتها في البداية بالتبادل مع الفرنك الفرنسي وبـ 0.18 غ من الذهب الخالص.

وابتداء من 1970 طبقت نظام الاحتكار حيث أسندت مهمة الاستيراد والتصدير الى مؤسسات عمومية، وفقا للنشاط الذي تمارسه بلغ عددها حوالي 20 مؤسسة عام 1971 تحتكر 80% من التجارة الخارجية، من بينها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وإنتاجه ونقله وتحويله وتسويقه، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والشركة الوطنية لصناعات السلولوز... الخ، والهدف من ذلك هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي(4)، وفقا لأهداف المخطط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والغلاف المالي السنوي المخصص لتمويل الواردات، حيث يتحدد البرنامج العام للاستيراد، ثم تمنح للمؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار رخص الاستيراد من قبل وزارة التجارة حيث تفرد في نفس الوقت المبالغ اللازمة لها لتسجل ثم تعتمد من قبل البنك المركزي. وتعزز هذا النظام أكثر بإصدار القانون 02/78 في فيفري 1978، تضمن التأكيد القطعي على مبدأ التدخل الحصري للدولة في التجارة الخارجية، وعدم تدخل القطاع الخاص لا المحلي ولا الأجنبي في عمليات الاستيراد والتصدير لحسابهم الخاص أو كوسطاء لحساب مؤسسات أجنبية.

لكن ابتداء من فترة الثمانينات ظهرت جملة من المشاكل والصعوبات دفعت بالسلطة الجزائرية الى التفكير في أسلوب اقتصادي جديد يحقق الاستقرار المفقود وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، تمثل في انسحاب الدولة من هذا النشاط وتركه للمبادرات الخاصة، والانفتاح على السوق الدولية، تم ذلك وفق مرحلتين:

### المرحلة الأولى: التحرير المقيد

ظهرت ملامح بداية التفكير في تغيير نهج السياسة التجارية في الجزائر في نتائج الميثاق الوطني لسنة 1986 التي خلصت الى ضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، وقد تعزز هذا التوجه بعد ذلك بإصدار عدة مراسيم أهمها:

- المرسوم 201/88 المؤرخ في 18/10/1988 الذي ألغى جميع التنظيمات التي تعطي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي الممارسة الحصرية للنشاط الاقتصادي دون سواها أو احتكار المتاجرة، وعن طريق هذا القانون المؤسسات توضع على قدم المساواة دون تفریق بين عام وخاص .

- إلغاء التأشيرة المسبقة لمراقبة الصرف على رخصة التصدير بموجب اللائحة رقم 76 لوزير المالية المؤرخة في مارس 1988، ثم جاءت سلسلة من التنظيمات واللوائح لبنك الجزائر لتسهيل مراقبة الصرف ووضع تدابير تشجيعية في هذا المجال.

- القانون 10/90 للنقد والقرض وقانون المالية الإضافي ل1990 الذي وضع حجر الأساس لنظم الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، كما تم نقل اختصاص تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية الى مجلس النقد والقرض من خلال الأنظمة الدورية التي يصدرها لتنظيم هذا القطاع.

- القانون رقم 16/90 الذي يؤكد على مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، حيث يمنح المشرع الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع وإعادة بيعها، وإعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، مع تحديد قائمة البضائع المستثناة من التطبيق، وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة، يستثنى منها استيراد السيارات بغرض إعادة بيعها. (5)

- قانون المالية لسنة 1992 تضمن تخفيضا جوهريا للرسوم الجمركية، حيث خفض المعدل الأقصى من 120% الى 60%، وخفضت عدد معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدلا الى 7 معدلات، وتم إعداد هذه الرسوم وفق نظام تصاعدي، حيث تفرض معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية، ومعدلات متوسطة على واردات المنتجات النصف مصنعة، ومعدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.

## المرحلة الثانية: التحرير المطلق

في هذه المرحلة لقيت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر دفعة قوية، تجسدت في اتخاذ السلطات العمومية تدابير واسعة لزيادة وتوسيع عملية التحرير، تنفيذًا لشروط المؤسسات المالية الدولية، لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي في إطار الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث والرابع (6)، وتتمثل أهمها في:

- تخفيض القيود الجمركية حيث تم تحرير إجراءات التصدير والاستيراد طبقًا لتعليمة البنك الجزائري في 12/04/1994.

- تخفيض المعدل الأعظمي للحقوق الجمركية الخاصة بالاستيراد من 60% إلى 50% عام 1996 ثم 45% عام 1997.

- تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار بـ 22% عام 1991، ثم 40.17% عام 1994، وبذلك انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4.963 دج إلى 17.756 دج في 1991، ثم إلى حوالي 36 دج عام 1994، وفي 1996 اتبعت الجزائر نظام التعويم المدار أو الموجه.

- تحرير الأسعار بعد إصدار الأمر 95-06 سنة 1995، الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، فوصلت نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، وبنهاية 1997 تم إلغاء الدعم عن كافة السلع الواسعة للاستهلاك مع تحرير كامل للأسعار، وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة.

كما قررت الجزائر تطبيق تخفيضات جمركية أخرى بموجب اتفاق التجارة الأورو جزائرية، بالإضافة إلى محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كذلك بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008 بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة من الدول العربية الأعضاء في 2009 وفقًا لاتفاقية قواعد المنشأ.

## المحور الثاني: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في مصر والجزائر

اجتمعت عدة أسباب ودوافع لجعل الجزائر ومصر تنتهج سياسة تحرير التجارة الخارجية منها ما هي داخلية ومنها ماهية خارجية أهمها:

أولاً - اعتماد برامج الإصلاح الهيكلي بدعم من مؤسسات المال الدولية: تميزت سنوات الثمانينات بالتوترات الشديدة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في البلدان النامية منها مصر

والجزائر، فقد شهدت هذه الاقتصاديات أزمات حادة نتيجة تباطؤ التمويل الأجنبي بشدة، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار السلع الأولية بشكل حاد خاصة أسعار النفط، وهذا ما أدى إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية، على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرة على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، إذ كان اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي كبيرا والإنتاج يتناقص والتضخم يتزايد، حيث وصل عجز الميزانية العامة في مصر إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز في ميزان المدفوعات إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن انخفاض إيرادات الدولة الخارجية، والمديونية الخارجية وصلت نسبتها إلى الصادرات إلى 343% عام 1987، فكان الحل في توقيعها الاتفاق الأول مع مؤسسات المال الدولية لتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي في الفترة (1987-1990)، حصلت بموجبه على 250 مليون و.ح.س خاصة، كما تمت الموافقة على إعادة جدولة حوالي 8 مليار دولار من الديون الخارجية، والثاني في الفترة 1991-1996، تحصلت مصر بموجبه على قرض الإصلاح الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار، بالإضافة إلى عقد اتفاق مبدئيا في إطار نادي باريس على إعفائها تدريجيا من جانب كبير من القروض الرسمية الخارجية. (7)

وفي الجزائر ظهرت أزمة اقتصادية حادة أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، كما أن خدمة الدين أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، حيث تطورت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار عام 1987 ثم إلى 7 مليار عام 1989، إلى أكثر من 9 مليار دولار عام 1992 لتصبح أكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993. (8).

عجز الموارد المحلية على القضاء على هذه الاختلالات دفعت الدولة إلى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية وطلب المساعدة لحلها، بعقد اتفاقات إصلاحية شاملة معها، كان أولها الاتفاق استعادي الائتماني في نهاية ماي 1989 استفادت بموجبه على قرض قيمته حوالي 155 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبسبب استمرار الوضع الاقتصادي في الجزائر في التدهور وعدم تحقيق الاتفاق السابق نتائج ملموسة، تم التوقيع على الاتفاق الثاني في 1991، يمتد مداه إلى غاية مارس 1992 حصلت بموجبه الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي قدره 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 400 مليون دولار)، وآخر من البنك الدولي قيمته 350 مليون دولار، خصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

محدودية نتائج البرامج السابقة واستمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني دفع الجزائر إلى طلب المساعدة من الهيئات المالية الدولية للمرة الثالثة، فأبرمت معها اتفاق التثبيت الهيكلي في 1994 متبوعا باتفاق التعديل الهيكلي في 1995، هذان الأخيران يمثلان برنامج

شامل للإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ الثمانينات.

في المقابل قامت الدولتان بجملة من الإصلاحات مست جميع الجوانب الاقتصادية، تهدف أساسا إلى تحويل الاقتصاد بصفة عامة إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، منفتحا على العالم الخارجي، حيث يعمل القطاع الخاص فيه بحرية طبقا لقواعد المنافسة ودون تدخل مباشر من الحكومة، وإلغاء التمييز بينه وبين مؤسسات القطاع العام، كان أبرز هذه الإصلاحات تحرير التجارة الخارجية من كل القيود وذلك بإلغاء القيود الكمية وإحلال القيود السعرية محلها مع التخفيض التدريجي والمستمر لها، وتخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية، مع تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، والقضاء على احتكار القطاع العام لتصدير واستيراد سلع معينة وكذلك احتكاره لأسواق محددة ، بالإضافة إلى تحرير الأسعار وتحرير سعر الصرف.

ثانيا - عقدت الدولتان لعدة اتفاقيات تجارية خاصة منها المتعددة الأطراف مع العديد من دول العالم، وذلك بدوافع اقتصادية وأخرى سياسية أهمها الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث انضمت مصر للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" في 1970 والمنظمة العالمية للتجارة في 1995، أما الجزائر فقامت في جوان 1987 بإيداع أول طلب رسمي للانضمام إلى الجات، وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الطلب إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أنه لم يشرع في المفاوضات بشكل ملموس إلا ابتداء من جويلية 1996، وإلى غاية أفريل 2013 جرت بين الطرفين 11 جولة من المفاوضات، ولم يحدد بعد تاريخ انضمام الجزائر إلى هذه الهيئة. وقد ترتب على ذلك التزام الدولتين بتحرير تجارتهما الخارجية، وتطبيق القواعد الدولية للمنظمة للسياسة الجديدة للتجارة العالمية، التي تهدف إلى تحرير الأسواق، وحظر استخدام كافة القيود الجمركية وغير الجمركية ، أو على الأقل تخفيفها، خاصة منها الإدارية والكمية للحد من الواردات أو لحماية اقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات الوطنية وفق القوانين والتشريعات الدولية.

ثالثا - توقيع الدولتان لاتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، مصر في 2001 والجزائر في 2002، ليدخلا حيز التنفيذ على التوالي في 2004 وفي 2005، حيث أن الطابع الغالب على محتوى هذا الاتفاق هو الطابع الاقتصادي وبالأخص جانبه التجاري، فقد نصت المادة الأولى من هذا الاتفاق على السعي لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها تهيئة الظروف لتحرير مطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتدعيم تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون، وإنشاء منطقة تجارة حرة في أفق 2017.

رابعا - الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت مرحلة التنفيذ منذ مطلع 1998، كانت مصر من الدول المؤسسة لهذه المنطقة، أما الجزائر فقد انضمت في أول جانفي 2009، الهدف الأساسي من قيام هذه المنطقة هو تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الأقطار العربية، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة (10%) سنوياً ابتداءً من 1998 لمدة 10 سنوات، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، لكن تم الإقرار بتعجيل فترة التخفيض، بحيث ألغيت كافة القيود سنة 2005 بدلا من سنة 2008، بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود غير الجمركية المتمثلة في كافة القيود الكمية، الإدارية والنقدية.

بالإضافة إلى توقيع مصر لاتفاقية أعادير في 2004 مع الأردن، تونس، والمغرب ودخلت حيز التنفيذ في 27 مارس 2007، والتي تنص على إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم، عن طريق تحرير التجارة الخارجية بينهم (9)، توقيع اتفاقية للمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994، الانضمام إلى كتل الكوميسا عام 1998... الخ.

خامسا - انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي من خصائصها سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة، وتقلص دور الدولة في ظل مفهوم حديث للدولة الحارسة، حيث لم يعد بمقدور أي دولة أن تنفرد برسم سياساتها الاقتصادية سواء المالية منها أو النقدية أو التجارية، لان هذه السياسات ترتبط ارتباطا وثيقا إما بمؤسسات العولمة أو باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتكتلات أو حتى بالشركات متعددة الجنسيات ونتيجة كل هذا انتهجت جل دول العالم ومنها دولة مصر إستراتيجية انفتاحية

### المحور الثالث: اثر تحرير التجارة الخارجية على معدل تغطية الصادرات للواردات

تتكون صادرات مصر من سلة متنوعة من السلع تامة الصنع ونصف مصنعة وزراعية... الخ منها الأسمدة، الملابس الجاهزة، المنسوجات القطنية، الأرز، الوقود، الزيوت المعدنية، البترول الخام، الفحم، غزل القطن، الكربون، الألمنيوم غير المخلوط، الألبان ومنتجاتها، البيض، العسل، القطن الخام، بالإضافة إلى سلع زراعية أخرى، أما وارداتها فهي سلع وسيطية، سلع استهلاكية، سلع استثمارية، القمح، البترول الخام، الذرة، التبغ... الخ.

أما بالنسبة للجزائر فالمحروقات تحتل الرتبة الأولى بأكثر من 95% من الصادرات، وخارج المحروقات نجد الفوسفات، الفواكه والخضضر، خام الحديد... الخ، وأهم الواردات هي سلع الإنتاج، مواد غذائية، مواد شبه جاهزة، مواد استهلاكية... الخ. يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول في المبادلات التجارية لمصر والجزائر، ثم تلبية مجموعة من الدول العربية والأفروآسيوية، والولايات المتحدة الأمريكية.

### أولاً- مفهوم معدل التغطية

معدل التغطية لبلد ما هو مدى تغطية إيرادات الصادرات لمدفوعات واردات هذا البلد، ويحسب هذا المعدل كما يلي:  $\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$ ، أي هو عبارة عن قيمة الصادرات منسوبة إلى قيمة الواردات.

يدل معدل التغطية على مدى القدرة الشرائية لدولة ما بالنسبة للخارج، أي مدى القدرة الشرائية لصادرات الدولة في مواجهة وارداتها، ومن ثم تحديد المكاسب من التجارة الخارجية، وبذلك فمعدل التغطية هو مؤشر يدل على ما إذا كان التبادل التجاري الدولي في صالح الدولة أم لا، فإذا كانت قيمة معدل التغطية أكبر من 100% يعني أن التبادل التجاري الدولي في صالح الدولة، وأن قيمة صادراتها قادرة على تغطية قيمة مدفوعات وارداتها، أما إذا كان أقل من 100% فهذا دليل على أن التبادل التجاري الدولي يتم في غير صالح الدولة، وقيمة الصادرات غير كافية لتغطية مدفوعات الواردات، وهذا يعكس اختلال البناء الاقتصادي الذي عجزت طاقاته الإنتاجية عن الوفاء بمحاجات المجتمع من الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، وعن توفير موارد النقد الأجنبي لتمويل الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطية والاستهلاكية، وبالتالي يكون هناك ضغط على العملات الأجنبية المتاحة في السوق المحلي، ومن ثم تراجع في قيمة العملة المحلية، ثم اللجوء للسوق الدولية لتغطية فجوة الموارد المحلية بين الاستثمار والادخار وبين الصادرات والواردات فتكون الديون الخارجية، ولذلك يعتبر معدل التغطية من المؤشرات المهمة لأي اقتصاد، لما له من أثر على عدة مؤشرات أخرى اقتصادية واجتماعية للبلد. ويشير الفكر النظري الى وجود علاقة تأثير واضحة ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية والهيكلة السليمة للميزان التجاري لأي اقتصاد، يعني أن تحرير التجارة الخارجية في أي بلد يؤثر على صادراته و وارداته، وهذا يؤدي مباشرة الى التأثير على معدل التغطية.

### ثانياً- حالة معدل التغطية في مصر والجزائر قبل سنة 2000

لقد عانا الاقتصاد المصري والاقتصاد الجزائري على حد سواء من أزمة خانقة في هذه الفترة مست جميع الأصعدة، تجلت مظاهرها خاصة في العجز في ميزان المدفوعات، والذي

كان مصدره الأساسي العجز في الميزان التجاري، وتزايد حجم المديونية الخارجية، مما استدعى من الدولتين آنذاك تبني جملة من الإصلاحات الهامة على رأسها التخلي عن سياسة الحماية الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي على العالم، وقد مس هذا الانفتاح بالأساس التجارة الخارجية، خاصة بعد الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ثم المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة لمصر ومحاوله الانضمام للجزائر، وكذا اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات المال الدولية، وقد كان لكل هذا أثر كبير على وضعية الميزان التجاري أي على قيمة الصادرات والواردات وبالتالي على معدل التغطية في الدولتين.

**1- معدل التغطية قبل سنة 2000 في مصر:** شهد الميزان التجاري في مصر عجز مستمر، بسبب الزيادة الكبيرة والمستمرة في الواردات، على الرغم من امتداد سياسة الإحلال- التي شرعت في إتباعها في فترة سابقة- لتشمل اغلب السلع الاستهلاكية بما فيها السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السلع الجاهزة، الكهرومنزلية وسيارات الركوب...! بحيث انخفضت نسبة وارداتها للإنتاج المحلي الإجمالي من 2.1% أوائل الثمانينات إلى 0.8% أوائل التسعينات، لكن في نفس الوقت تزايدت واردات السلع الوسيطة إلى 13%، وهذا يعني ارتفاع الواردات من مستلزمات الإنتاج لعديد الصناعات التي أنشئت خلال هذه الفترة، وذلك بسبب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي<sup>(10)</sup>، وبذلك فان السمة الغالبة على جملة الواردات هي الارتفاع المتزايد في هذه الفترة، حيث بلغت أعلى مستوى لها في سنة 1998 بقيمة 16166 مليون دولار.<sup>(11)</sup>

أما بالنسبة للصادرات فقد شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، على الرغم من أن الزيادة هي السمة الغالبة عليها، وبذلك فان الواردات كانت دائما أكبر من قيمة الصادرات وبالتالي فان نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت دائما ضعيفة وقل من 100%. ، خاصة وأنها تزامنت مع أزمة اقتصادية محلية ودولية، مما زاد في درجة التأثير السلبي عليها.

**2- معدل التغطية قبل سنة 2000 في الجزائر:** عرفت الفترة قبل سنة 2000 تذبذب في تطور معدل التغطية في الجزائر حيث سجل ادبي قيمة له في سنة 1994 أين وصل الى 97.13%، حيث أن إيرادات الصادرات لم تستطع تغطية مدفوعات الواردات، صاحبه ارتفاع في خدمات الدين الخارجي وعدم قدرة الدولة على التسديد، وهي الفترة التي وصلت فيها الجزائر الى حافة الإفلاس، ومع تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الهيكلي بمساندة مؤسسات المال الدولية ابتداء من 1994 وتحسن أسعار النفط، شهد معدل التغطية بعد ذلك نوع من التحسن من 1995 حتى 1997، حيث سجل نسبة 159.92%، وفي 1998 ونتيجة انخفاض أسعار

النفط في السوق الدولية انهار معدل التغطية حتى 108.6%، ثم ارتفعت في 1999 إلى 136.70% (12)

### ثالثا- تطور معدل التغطية في مصر والجزائر في الفترة 2000-2013

شهدت الفترة 2000-2013 عدة إصلاحات في السياسة التجارية لكلا الدولتين تصب كلها في المزيد من الانفتاح التجاري أهمها دخول اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، بالإضافة إلى نجاح مؤتمر الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة في زيادة التحرر التجاري العالمي وتوقيع عدة اتفاقيات تجارية أخرى، كل ذلك كان له الأثر البالغ على حجم الصادرات والواردات، وبالتالي على معدل التغطية. و يظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور معدل التغطية في مصر والجزائر في الفترة 2000-2013

السنة	معدل التغطية (%) في الجزائر		معدل التغطية (%) في مصر
	معدل التغطية (1)	معدل التغطية (2)	
2000	240.22	6.79	36.19
2001	192.48	6.88	36.07
2002	157.06	6.13	43.42
2003	180.53	5.17	57.20
2004	172.29	4.33	60.57
2005	225.97	5.48	57.51

5.39	254.53	61.27	2006
4.82	217.73	51.81	2007
4.90	200.86	54.20	2008
2.71	114.96	51.31	2009
3.85	140.96	49.95	2010
4.36	155.54	51.82	2011
4.34	142.65	42.48	2012
3.94	118.07	48.87	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الملحق 1 و 2.

- معدل التغطية 1: تم حسابه بقيمة الصادرات الإجمالية.

-معدل التغطية 2: تم حسابه بقيمة الصادرات خارج المحروقات.

### 1- تطور معدل التغطية في مصر

من الجدول أعلاه نلاحظ ضعف واضح في نسب تغطية الصادرات للواردات، والتي تراوحت بين أدنى نسبة للتغطية 36.07% في سنة 2001، فلم تغطي قيمة الصادرات سوى تقريبا الثلث من قيمة الواردات، و يعود ذلك الى أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن مصر لها مبادلات تجارية معتبرة مع أمريكا، وبين أعلى قيمة له سنة 2006 بنسبة 61.27%، وعلى الرغم من أنها أعلى قيمة إلا أنها تظل قيمة منخفضة جدا مقارنة مع التغطية الكاملة (100%)، أما باقي الفترة فقد شهدت الفترة 2000-2004 زيادات متتالية لمعدل التغطية، حيث انتقلت نسبته من 43.42% في 2002 الى 60.57% في 2004، لكن انخفاض في 2005 يسبب الزيادة الكبيرة في الواردات بعد دخول اتفاق الشراكة الأوروبية-مصرية حيز التنفيذ في 2004 رغم زيادة الصادرات .

بعد ذلك شهد المعدل تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وذلك لتذبذب الصادرات والواردات، فقد انخفض في 2009 - 2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، ثم ارتفع في 2011 ليعود وينخفض في 2012 ، ليعرف ارتفاعا آخر في 2013.

ما نلاحظه هو أن معدل التغطية في مصر كان طول فترة الدراسة متدهورا لأنه كان دائما اقل من 100% ، وهذا مؤشر في غاية الخطورة، ويدل على أن مصر مازالت تعاني من أزمة اقتصادية، وستظل كذلك طالما الصادرات لا تغطي الواردات بنسبة 100%، وبذلك فان إجراءات تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها مصر خاصة في الفترة 2000-2013 لم يكن لها

تأثير إيجابي على معدل تغطية الصادرات للواردات، ولم تؤدي إلى تحسنه وإنما زادت في تدهوره، لأنها لم تؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بل كان التأثير واضح في زيادة الواردات. إن ضعف وتذبذب معدل التغطية في مصر سببه الأساسي هيكلية يتمثل في انخفاض درجة مرونة الصادرات، وانخفاض مرونة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، في حين ارتفاع مرونة واردات السلع الاستهلاكية والكالمية ويرجع ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة في الأسواق الدولية بعد تحرير التجارة العالمية في إطار جملة الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وافتقار السلع المصدرة إلى المواصفات القياسية الفنية والبيئية، بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول المتقدمة. كما أن هناك أسباب أخرى زادت في التأثير السلبي على معدل التغطية منها:

- ثورة الربيع العربي التي نتج عنها عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، حيث أعقبت هذه الثورة سلسلة من الاعتصامات وإغلاق العديد من المصانع والعديد من الطرق وبعض المنافذ الجمركية.

- استمرار مشكلة السوق السوداء للدولار وارتفاع الفرق بينه وبين السعر بالسوق الرسمية للدولار، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

- تفاقم الأزمة المالية العالمية في 2008 التي أثرت بشكل كبير على حجم الصادرات المصرية لأن معظم صادراتها إلى الدول المتقدمة، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية.

## 2- تطور معدل التغطية في الجزائر

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التغطية في الجزائر في الفترة 2000-2013 دائما أكبر من 100%، حيث سجل في سنة 2000 نسبة 240.22% ثم شهد انخفاض معتبر في السنتين الموالتين وصل إلى أكثر من 83%، يعود ذلك إلى انخفاض الصادرات لقللة الطلب العالمي على النفط بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، مع زيادة الواردات، ثم ارتفع معدل التغطية في سنة 2003 لزيادة الصادرات مع زيادة اقل للواردات، لكن عاد إلى الانخفاض في 2004.

وبسبب الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط في السوق العالمية في نهاية سنة 2004 واستمراره في الفترة اللاحقة سجل معدل التغطية أعلى معدل له في كل فترة الدراسة في 2006 بنسبة 254.53%، لكن بعد ذلك عرف انخفاضاً متوالي في الفترة 2007-2009 حيث

سجل اقل قيمة له في 2009 لانخفاض الصادرات بقيمة 34124 مليون دولار مقارنة مع السنة السابقة، مع ثبات نسبي للواردات وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي في 2008.

بعد ذلك شهدت سنتي 2010 و 2011 زيادة في معدل التغطية لزيادة الصادرات رغم زيادة الواردات، لكن في سنتي 2012 و 2013 سجل المعدل انخفاض بسبب انخفاض أسعار النفط في 2012 أدى الى انخفاض الصادرات مع زيادة مستمرة للواردات.

كما سبق نستنتج أن معدل التغطية في الجزائر لم يكن مستقرا على حالة واحدة في الفترة 2000-2013، وإنما كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي.

من خصائص الاقتصاد الجزائري انه اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على منتج واحد وهو النفط بنسبة كبيرة جدا، تصل في أحسن الأحوال الى 95%، وسعر هذه المادة يتحدد في السوق الدولية وفقا للطلب والعرض عليها، وكميتها محددة في إطار عضوية الجزائر الى الأوبك، وبالتالي فتحرير الجزائر لتجارتها الخارجية لم ولن يكون له تأثير واضح على الميزان التجاري وعلى معدل التغطية، لذلك نحاول معرفة مدى تأثير معدل التغطية خارج قطاع المحروقات.

خارج قطاع المحروقات معدل التغطية لم يتجاوز 6.88% في أحسن الأحوال في سنة 2001، بعد ذلك سجل انخفاضات مستمرة بسبب الزيادات الهائلة في الواردات تفوق بكثير الزيادات التي شهدتها الصادرات خارج قطاع المحروقات، ماعدا سنة 2005 التي عرف فيها معدل التغطية ارتفاع بسيط، حتى وصل في 2009 الى أدنى نسبة قدرت ب 2.71% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة الى انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، بعد هذه السنة عرف معدل التغطية زيادات بسيطة في 2010 و 2011، ثم عاد للانخفاض في 2012 و 2013.

وبذلك فان تطبيق الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية لم يكن له ذلك التأثير المنتظر والمروج له على الصادرات، لكن كان له تأثير كبير على حجم الواردات التي زادت بقيم معتبرة، مما أدى الى ضعف وتدهور معدل التغطية.

و بعد أكثر من عقدين من تبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة ورغم تعدد الإصلاحات وتنوعها، والمهادفة الى القضاء على تبعية الاقتصاد الوطني للبترو، إلا أن الصادرات خارج المحروقات لحد الآن مازالت هامشية وتمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية ومعدل التغطية

ضعيف جدا، وهذا يمثل إشكالية كبرى في التجارة الخارجية الجزائرية جراء ضعف وعدم نجاعة الجهود المبذولة لترقيتها.

خلاصة القول على الرغم من إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على نسبة كبيرة من التجارة الخارجية في الفترة 2000-2013، في مصر والجزائر فلم تحقق الصادرات لا المصرية ولا الجزائرية خارج المحروقات القفزة المرجوة، في حين ارتفعت قيمة فاتورة الواردات في اغلب الحالات، وذلك كان له الأثر البالغ والسلبى على معدل التغطية، وهو الأمر الذي يعكس ضعف الأداء الاقتصادي، وأن المعضلة ليست في تحرير التجارة الخارجية، ولكن في مدى فعالية الأداء الاقتصادي وتوفير المناخ المناسب لإنتاج سلع مطابقة للمواصفات بجودة عالية وسعر منافس، ومن ثم فلا بد من وجود رؤية واضحة لحسابات المكسب والخسارة عند تحرير التجارة ليتسنى تحقيق المصلحة الوطنية.

ما سبق يمكن مقارنة مدى تأثير معدل التغطية في مصر مع معدل التغطية في الجزائر بعد عملية التحرير للتجارة الخارجية في الدولتين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مقارنة مدى تأثير معدل التغطية في مصر و الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية

الجزائر	مصر	
الجزائر لم تقم بذلك إلا مع بداية التسعينات.	كانت مصر السبابة في تحرير تجارتها الخارجية، وقد كان ذلك بعد حرب أكتوبر 1973.	الأسبقية في عملية التحرير
	كان لهم تقريبا نفس الدوافع مع فرق توقيت فقط، دوافع محلية وأخرى خارجية	دوافع التحرير

الهيكل السلعي للصادرات	تنوع بين عدة سلع من قطاعات مختلفة	تركز في منتج واحد هو النفط
الهيكل السلعي للواردات	تنوع بين عدة سلع من قطاعات مختلفة	
حالة معدل التغطية	إذا قارنا حالة معدل التغطية في الجزائر وحالة معدل التغطية في مصر نلاحظ في الوهلة الأولى أن معدل التغطية في الجزائر أحسن بكثير من معدل التغطية في مصر، لكن إذا تفحصنا جيدا نجد العكس، لأن معدل التغطية في الجزائر يعتمد على النفط وارتفاع أسعاره في السوق الدولية هي التي أدت الى ارتفاعه بهذا القدر، فإذا استثنينا هذه السلعة من صادرات الجزائر نجد أن معدل التغطية في الجزائر ضعيف جدا.	
مدى تأثير معدل التغطية بعملية التحرير	يظهر التأثير السلبي نتيجة: - زيادة كبيرة ومستمرة في الواردات - زيادة بسيطة وغير مستمرة في الصادرات.	- في حالة إجمالي الصادرات: لم يظهر التأثير نتيجة تحرير التجارة وإنما يظهر التأثير نتيجة تقلبات أسعار النفط. - في حالة الصادرات خارج المحروقات: معدل التغطية ضعيف جدا والتأثير السلبي نتيجة: - زيادة كبيرة ومستمرة في الواردات. - زيادة بسيطة وغير مستمرة في الصادرات.

المصدر : إعداد الباحثة

### الختام:

لجأت مصر والجزائر لتحرير تجارتهما الخارجية بإلغاء أو تخفيض القيود عليها سواء التعريفية أو غير التعريفية نتيجة عدة ظروف داخلية أهمها جملة من المشاكل الاقتصادية منها ، تضخم المديونية الخارجية وعدم القدرة على التسديد، ارتفاع العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات، وبالذات في الميزان التجاري مما أدى الى ضعف معدل التغطية... الخ، التي حالت دون تحقيق هذه الدول لتقدم في معدلات النمو الاقتصادي، مما دفعها لاعتماد برامج إصلاحية بمساندة الهيئات المالية الدولية، وأخرى خارجية تمثلت في ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

الذي تشكل سياسة تحرير التجارة الخارجية إحدى ركائزه، والمحور الرئيسي وراء تطور وإنعاش اقتصاديات الدول فيه.

كان لهذه السياسة تأثير واضح على معدل تغطية الصادرات للواردات، الذي شهد ضعف وتدهور منذ تبني سياسة الانفتاح التجاري في البلدين، بسبب الزيادة الكبيرة والمستمرة في الواردات والتذبذب في الصادرات بين الانخفاض والارتفاع الطفيف، هذا أدى إلى اتساع الفجوة بينهما. فتحير التجارة الخارجية سواء في مصر أو الجزائر لم تؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وعليه لم يتحسن معدل التغطية كما كان منتظر.

وبذلك فالمعضلة ليست في تحرير التجارة الخارجية، وإنما ضعف وتذبذب معدل التغطية في الدولتين سببه الأساسي هيكلية يتمثل في:

- ضعف الجهاز الإنتاجي واختلال هيكل الإنتاج المحلي خلق فجوة غذائية متزايدة تدفع للاعتماد على المواد الغذائية المستوردة، وفجوة تمويلية يتم تغطيتها عن طريق التأخر في دفع مستحقات الديون الخارجية.

- انخفاض درجة مرونة الصادرات والواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، في حين ارتفاع مرونة واردات السلع الاستهلاكية والكمالية.

- تزايد حدة المنافسة في الأسواق الدولية بعد تحرير التجارة، وافتقار السلع المصدرة من قبل الدولتين إلى المواصفات القياسية الفنية والبيئية، بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول المتقدمة.

وعلى هذا نقترح التوصيات التالية:

- الإسراع في تهيئة المواطن والاقتصاد في البلدين لمواجهة تحديات الانفتاح التجاري قبل الإسراع في تطبيق إجراءات الانفتاح. ووجود رؤية واضحة لحسابات المكسب والخسارة عند تحرير التجارة ليتسنى تحقيق المصلحة الوطنية.

- يجب العمل على تشجيع الصادرات عن طريق تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، ومحاولة القضاء على كل العراقيل الإدارية، المالية، القانونية... الخ، التي تعوق عمليات الإنتاج والتصدير.

- على الجزائر تنويع سلة الصادرات والخروج من سيطرة سلعة واحدة وهي النفط.

- تنظيم عمليات الاستيراد عن طريق ضبط دفتر شروط الاستيراد، وتشجيع استيراد وسائل إنتاج ذات تكنولوجيات متطورة التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وتحسين نوعيته، والتركيز خاصة على الجودة لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية والدولية.

- التوجه أكثر إلى أسواق الدول النامية خاصة منها الإفريقية عوض الاهتمام بأسواق الدول المتقدمة، خاصة في مجال التصدير لأنها اقتصاديات منظورة، ولا تتطلب سلع ذات مواصفات فنية وبيئية كبيرة مثل أسواق الدول المتقدمة.
- التركيز على الاستثمار في الفروع الاقتصادية التي تعتمد في إنتاجها على الموارد المحلية، خاصة التي تمتلك فيها الدولتين ميزة نسبية، خصوصا في القطاع الزراعي وقطاع النسيج بالنسبة لمصر وفي القطاع الزراعي والسياحي بالنسبة للجزائر.
- تشجيع الادخار المحلي (لتقليل الاستهلاك وزيادة الاستثمار)، واستهلاك الإنتاج المحلي.

### الملاحق:

الملحق رقم:1 تطور الميزان التجاري في مصر في الفترة 1990-2013(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات(مليون\$)	الواردات(مليون\$)	رصيد الميزان التجاري
1990	2585	9216	-6630
1991	3659	7862	-4203
1992	3051	8245	-5193
1993	3105	8212	-5109
1994	3463	10185	-6722

أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013 دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر  
أ. موسوس مغنية

-8304	11739	3435	1995
-9484	13019	3535	1996
-9291	13211	3921	1997
-13036	16166	3130	1998
-12463	16022	3599	1999
-9302	14578	5276	2000
-8551	13376	4825	2001
-7224	12770	5546	2002
-5542	12950	7408	2003
-6289	15950	9661	2004
-9537	22449	12912	2005
-10572	27300	16728	2006
-17876	37100	19224	2007
-22158	48382	26224	2008
-21884	44946	23062	2009
-26485	52923	26438	2010
-28375	58903	30528	2011
-39803	69200	29397	2012
-29802	58295	28492	2013

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من الموقع

[http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sRF\\_ActivePath=P,5,27&sRF\\_Expanded=P,5,27](http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sRF_ActivePath=P,5,27&sRF_Expanded=P,5,27)

الملحق رقم: 2 الميزان التجاري في الجزائر في الفترة 1990-2013 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري
-------	-----------------	-------------------------	-----------------	----------------------

3110	9770	-	12880	1990
4670	7770	-	12440	1991
3200	8310	-	11510	1992
1625	8785	-	10410	1993
-262	9154	-	8892	1994
158	10100	-	10258	1995
4160	9090	-	13250	1996
5206	8688	-	13894	1997
809	9400	-	10209	1998
3363	9162	-	12525	1999
12 860	9171	623	22031	2000
9 193	9940	684	19133	2001
6 830	11969	734	18799	2002
10 783	12830	664	23163	2003
13 135	18169	788	31304	2004
25 645	20048	1099	46 002	2005
33 157	21456	1158	54 613	2006
32 532	27631	1332	60 163	2007
39 819	39479	1937	79 298	2008
5 880	39294	1066	45 174	2009
16 580	40473	1526	57 053	2010
26 242	47247	2062	73 489	2011
21 488	47490	2062	71 866	2012
9 946	54852	2165	64 974	2013

المصدر: - من 1990 حتى 1999 من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من الموقع:

[http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sRF\\_ActivePath=P,5,27&sRF\\_Expanded=P,5,27](http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sRF_ActivePath=P,5,27&sRF_Expanded=P,5,27)

- من 2000 حتى 2013 من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للحمارك CNIS

## الموامش:

- (1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، السيدة إبراهيم مصطفى ، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، ص85.
- (2) سامي السيد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على عجز الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، 1998، ص من 66 إلى 71.
- (3) حيث سلع التجهيز والمواد الأولية حددت حقوقها الجمركية بـ 10%، المنتوجات نصف مصنعة خاضعة لرسوم جمركية تتراوح بين 5% و 20%، والسلع الاستهلاكية يفرض عليها تعريف جمركية مرتفعة تتراوح ما بين 15 و 20% .
- (4) صالح تومي، عيسى شقبق، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص32
- (5) الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، المادتان 40 و 41 من الأمر رقم 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990 .
- (6) الثالث هو اتفاق التثبيت الهيكلي (94-95) والرابع اتفاق التعديل الهيكلي (95-98)
- (7) لأكثر تفصيل انظر سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي-دراسة تحليلية وتقييمية، (مركز الإسكندرية للكتاب، 2006 ، ص: من 240 إلى 242 .
- (8) بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10 سنة 2004، ص181.
- (9) Jawad kerdoudi, le commerce International cas du Maroc,(Maroc, Casablanca, société d'Edition et de diffusion AL MADARISS,2008),91
- (10) خديجة محمد الأعرس، نحو إستراتيجية للتصنيع والتجارة الخارجية في مصر، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 23، 1997، ص89.
- (11) انظر للملحق 1
- (12) انظر للملحق 2.